

الأزمة أعمق من مجرد تسويات ديون وإعادة هيكلتها

هل تكفي التحسينات المالية لرفع أسعار أسهم الشركات؟



المستثمر ينتظر تحسناً فعلياً وليس مهندسة أرقام بلا رؤية مستقبلية (قاسم باشا)

مهندسة بما يضمن تحقيق الإستراتيجية والأهداف المرسومة، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة لدى الشركة، وتحديد نقاط الضعف لديها، وتحديد الفرص المتاحة، إضافة إلى دراسة التهديدات المحتملة التي قد تحيط بالشركة. وبالنظر لحال كثير من الشركات الكويتية نجد أن مجالس إدارتها لا تستفيد من نقاط القوة لديها، أو تعالج نقاط الضعف التي تؤثر أوضاعها، ولا تقتصر الفرص المتاحة بالشكل الأمثل، وبالتالي فهي أيضاً لا تدرس حجم التحديات أو التهديدات التي تشكل مخاطر يدفع ثمنها دائماً صغار المساهمين.

**أعلى 5 شركات
سوّت ديونها
تراجعت أسعار
أسهمها من 40
إلى 100٪**



الكويتية، حيث لاتزال تراوح مكانها عند المستويات ذاتها قبل إتمام التحسينات المالية، وربما تراجعت عنها. والمفارقة أن أعلى 5 شركات أبرمت عقود تسويات وإعادة هيكلة في العام ونصف العام الأخير، تبين أن أسعارها جميعها تراجعت عما كانت عليه قبل التسويات بنسب تتراوح بين 40 و 100٪.

كما أن الشركة التي قامت بأكبر عملية إعادة هيكلة العمام الماضي بقيمة تقدر بـ 155 مليون دينار تراجع سعر سهمها أيضاً بعد إعادة الهيكلة، وبالتالي فإن أوضاع هذه الشركات لم تتأثر إيجابياً بالتحسينات المالية التي أجرتها، وهو ما يعني ضرورة النظر بشكل أعمق للأمور بعد أن فشلت التحسينات المالية في تطوير أداء هذه الشركات بشكل خاص وسوق الأسهم الكويتية بشكل عام.

5 أسباب تمنع الاستفادة من التحسينات المالية

1. أغلب الشركات التي قامت بتسويات أو جدولة لديونها تتداول بسوق الأسهم

2. عدم تغيير نموذج الأعمال لهذه الشركات، حيث ظلت تنتهج الأساليب التقليدية التي اعتادت عليها ما قبل إتمام التسويات وإعادة الهيكلة.

3. عدم وجود إستراتيجية واضحة لمجلس الإدارة عبر عنها المساهمون والمستثمرون، من شأنها إعادة شراء الأسهم بأسعار عادلة وفق نظرة مستقبلية متوسطة وبعيدة المدى.

4. الإبقاء على المسالك الرئيسية الذين كان لهم دور في أزمة الشركات بطريقة أو بأخرى، مع وضع انارات تنفيذية بطريقة مواربة للايحاء بأن ثمة تغييراً حصل، وهو أمر لا ينجح في ظل سوق صغير يعرف الجميع بعضه وبوجود وسائل إعلام وتواصل متعددة تكشف كل صغيرة وكبيرة.

5. غياب الفكر الاحترافي ووضع سياسيات مبنية على تحاليل ودراسات

نسوية ديون 20

شركة ب 450

مليون دينار في

سنة ونصف

السنة.. والمحصلة

أسعارها بالنازل

عدم تغيير نموذج

الأعمال والاستمرار

بالأساليب التقليدية

من أهم أسباب

انخفاض أسهم

شركات حسنت

أوضاعها المالية

شريف حمدي

يبدو أن مشكلة سوق الكويت للأوراق المالية أكثر عمقا مما كان يعتقد الكثيرون عندما اختزلوها في وجود شركات متعثرة، وأنه بمجرد خروج هذه الشركات من نفق الديون المظلم ونسوية ديونها أو إعادة هيكلتها سيكون وضع السوق بشكل عام وهذه الشركات بشكل خاص افضل. لكن الواقع يثبت أن هناك أبعادا أخرى غير مجرد التحسينات المالية لإصلاح أوضاع الشركات، إذ مازال السوق يؤثب أسعار اسهم هذه الشركات ولا يتفاعل معها إيجابياً بشرائها وإعطائها أسعار عادلة تلائم التحسن المالي فيها، مما يشير إلى أن هناك أموراً أخرى غير مالية تتحكم بالعرض والطلب.

وأجرت «الانباء» تحليلاً لنحو 20 شركة أغلبها استثمارية وعقارية نجحت في إجراء تحسينات مالية متمثلة في إعادة هيكلة لديونها، أو إتمام تسويات للديون بقيمة تصل إلى 350 مليون دينار في 2014 وينحو 100 مليون دينار في الـ 6 أشهر الأولى من 2015، إلا أن اسهم الشركات لم تحرنز نقداً ملموساً على مستوى القيم السعريّة لاسهمها بالبورصة

الجمان: حرب العملات تكشف أن الدولار يشكل 80٪ من قيمة الدينار



أكد مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تقريره أنه رغم استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية اليونانية خلال الربع الثاني 2015، إلا أن أثرها على حركة العملات العالمية الرئيسية كان محدوداً، حيث تم استيعاب أثرها السلبي على صعود حركة العملات في الربع الأول، بينما ظل أثرها الواضح مستمراً على بعض أسواق المال العالمية، وحتى الإقليمية.

وذكر التقرير عن ارتفاع الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بمعدل 0,6٪ من 0,301 إلى 0,303 دينار خلال الربع الثاني 2015، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع ملحوظ للدولار مقابل الدينار بلغ 2,5٪ خلال الربع الأول من العام نفسه، وقد كانت أقصى حركة ما بين العملات الأجنبية الرئيسية خلال الربع المذكور دون 10٪، وقد تمثلت في ارتفاع الجنيه الأسترليني مقابل الدولار الأمريكي بمعدل 5,9٪.

وقارن التقرير حركة أسعار صرف كل من الدينار والدولار مقابل أربع من العملات الرئيسية العالمية، وأيضا متوسط التغير لتلك العملات مقابل كل من الدينار والدولار خلال الربع الثاني 2015، حيث جاءت كالتالي:

- ارتفاع اليورو مقابل الدينار 4,1٪ مقابل ارتفاعه بدرجة أقل مقابل الدولار، والذي كان 3,4٪.
- ارتفاع الفرنك السويسري مقابل الدينار 4,7٪ مقابل ارتفاعه بدرجة أقل مقابل الدولار، والذي كان 4,1٪.
- انخفاض الين الياباني مقابل الدينار 1,1٪ وانخفاضه بنسبة أكبر مقابل الدولار، حيث بلغت 1,7٪.
- ارتفاع الجنيه الأسترليني مقابل الدينار 6,9٪ وارتفاعه مقابل الدولار بنسبة أقل بلغت 5,9٪.
- ارتفاع متوسط التغير في العملات الأربع السابقة 3,6٪ مقابل الدينار، مقابل ارتفاع متوسط التغير في تلك العملات بنسبة أقل مقابل الدولار بلغت 2,9٪.

ويمكن استخلاص عدة نتائج من القراءات السابقة:

- ان الاتجاه التقليدي لحركة الين الياباني المسيرة لحركة اليورو مقابل الدولار لم يعد موجوداً خلال الربع الثاني 2015، وأيضا لفترات قليلة سابقة، والذي يعتبر تحولا ملحوظا يستحق المراقبة.
- ان الفارق ما بين متوسط ارتفاع العملات الأربع (اليورو، السويسري، الياباني، الأسترليني) مقابل الدولار والدينار خلال الربع الثاني البالغة 0,7 نقطة مئوية (ما بين 3,6 و 2,9٪) كانت أقل حدة من ذات الفارق في الربع الأول 2015، والتي كانت بمقدار 2,9٪ نقطة مئوية (ما بين 4,1 و 1,2٪)، والذي هو بالتأكيد مدعاة للارتياح الأولى، كون ذلك يعني استقرار قوة الدينار الكويتي - إلى حد ما - مقابل العملات الرئيسية خلال الربع الثاني 2015.
- يمكن تفسير الفارق 0,7 نقطة مئوية أعلاه، والذي يعادل نحو 20٪ من متوسط حركة العملات الأربع المشار إليها مقابل الدينار البالغ 3,6٪ بأنه يعادل أو يقارب لتقل العملات الرئيسية العالمية غير الدولار الأمريكي في سلة عملات الدينار الكويتي، أي بعبارة أخرى، يمكن القول وفقا لهذا التفسير بأن الدولار يشكل 80٪ من قيمة الدينار، بينما تشكل العملات العالمية الأخرى الباقي، والبالغ 20٪ من قيمته.
- محافظة بنك الكويت المركزي على قوة قيمة الدينار خلال الربع الثاني 2015 بشكل أفضل من الربع الأول 2015، حيث أن تحديد قيمة الدينار مقابل العملات يتم بقرار من البنك المركزي وليس بناء على قوى السوق الطبيعية - مثل العرض والطلب وغيرها - كونه غير معوم، وذلك وفقا لسياسة داخلية غير معلنة للبنك، والتي نعتقد أنها تتغير ولو جزئياً من وقت لآخر حسب الظروف والتطورات المستجدة محليا وعالميا.



أكيد

عروضنا الرمضانية ... تبهرك

سارع باغتنام أضخم العروض الرمضانية، وامتلك تويوتا جديدة لتحمل حصرياً على:

- صندوق عطور فاخر
- 5 سنوات كفالة - عداد مفتوح
- سنتان صيانة أو 30,000 كم أيهما أقرب*
- خدمة "مساعدة" على الطريق
- تأمين ضد الغير
- التسجيل بالمرور
- خدمة T-Connect
- باقة "GardX"
- سيارة بديلة**
- حلول تمويلية مرنة

بصري العرض من 1 يونيو 2015 ولنماعة الشعر الفصيل.

شركة مؤسسة محمد ناصر السايير وأولاده دمج، إحدى شركات مجموعة السايير القابضة

القرى: الدائري الرابع - الأحمدي، المنطقة الصناعية - الجهراء، المنطقة الصناعية - القويح، معرض النول، ميمتال الجملة - الري، داخل (2012/3/4/6/7)